قوائم المحتويات متاحة على المجلات الأكاديمية العراقية

مجلة رؤية للدراسات الاجتماعية

الصفحة الرئيسة للمجلة: https://visj.dws.gov.iq/

التفاعل بين السياسات المالية والنقدية في الاقتصاد الإسلامي

The Interaction between Fiscal and Monetary Policies in the Islamic Economy

أ.م.د. أبراهيم كوان علي *

الجامعة العراقية / كلية العلوم الاسلامية

Keywords

Abstract

This study examines the interaction between fiscal policy and monetary policy as a mechanism for achieving economic equilibrium. Owing to their great importance, both policies are distinguished from other economic policies by their significant role in influencing economic performance. The study highlights their effective contribution to the political and social dimensions of development, as well as their role in supporting the developmental efforts undertaken by the state to achieve overall economic balance.

The findings indicate that fiscal and monetary policies occupy a central position in contemporary economic policy and possess a considerable capacity to maintain the stability of the economic and social structure within a country. Given the importance of this topic, the study focuses on fiscal and monetary policies, their concepts and terminology, and the nature of the relationship between them. It further demonstrates their ability to achieve overall economic equilibrium through the optimal utilization of the financial resources available to the state.

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال:

المراجعة:

القبول:1\6\2026

الكلمات المفتاحية

ملخص

تهدف هذه الدراسة المتعلقة بالتفاعل بين السياسة المالية والسياسة النقدية كأالية لتحقيق التوازن الاقتصادي، ولأهميتهما الكبيرة يظهر تميز كلا السياستين عن باقي السياسات الاقتصادية الأخرى، ويظهر مدى دورهما الفعال في الجانب السياسي و الاجتماعي الذي تلعبه السياسة المالية والسياسة النقدية في إنجاح الجهود التنموية المبذولة من طرف الدولة، بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي العام .. حيث ثبت أن هذه السياستين لهما مكانة هامة في السياسة الاقتصادية المعاصرة ، ولها قدرة كبيرة في التحكم على استقرار الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي داخل البلد ، كل هذا ولأهمية هذه الدراسة أصبحت هي الدافع الى ان تكون هذه العناوين (السياسات المالية والنقدية) ، هي صلب هذه الدراسة وما يخصها من مفاهيم ومصطلحات.. وكذلك العلاقة بين السياستين(المالية والنقدية).. واثبات قدرتهما على تحقيق التوازن الاقتصادي العام، عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد المالية التي تملكها الدولة .

*Prof. Dr. Ibrahim Kwan /Al Iraqi University / College of Islamic Sciences / Baghdad

١ – المقدمة:

ان الموضوع الذي تتناوله في هذه المذكرة يتعلق بالتفاعل بين السياسة المالية والنقدية كالية لتحقيق التوازن الاقتصادي ونظرا لدور الدولة الذي اقتصر على تغطية الانفاق العمومي في إطار نطاق الدولة الحارسة وبتطور العصور تغير مفهوم الدولة ودورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بسبب التطور المستمر الذي عرفه مفهوم الدولة منذ أول ظهور أدى لتطوير مهامها فأصبحت تشرف على كل الميادين الاجتماعية والاقتصادية من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والتوازن الاقتصادي الاسلامي ومن أجل ذلك كان لا بد على الدولة أن تضع السياسات الاقتصادية التي تشمل مجموعة من السياسات، كالسياسة المالية و السياسة النقدية .

و في هذا الاطار تحتل السياسة المالية والسياسة النقدية مكانة هامة بين السياسات الأخرى، لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الكبير في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات إدارة الموارد الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار والتوازن الاقتصادي .

لقد توسع إطار التوازن و لم يبقى توازنا للنفقات و الايرادات في موازنة الدولة يقتصر على إقامة معادلة متعادلة بين النفقات الادارية لتسيير مصالح الدولة من جهة و بين الإيرادات من جهة أخرى، بل أصبح على السياسة المالية والسياسة النقدية المسؤولية الأكبر في توازن مالية الدولة بما يتفق ويتلاءم مع توازن الاقتصاد الوطني .

وفي ضوء ذلك تكونت هذه الدراسة من مبحثين/ الأول: مفهوم السياسة المالية والنقدية: ثم قسمناه الى ثلاثة مطالب: أما المطلب الأول.. فقد عرفت فيه السياسة المالية و في المطلب الثاني.. عرفت فيه السياسة النقدية أما المطلب الثالث فبينت فيه العلاقة بين السياسة النقدية والمالية... أما المبحث الثاني: فقد تكلمت فيه عن الاقتصاد الاسلامي المعاصر وقسمته الى مطلبين: المطلب الأول أثر السياسة المالية والنقدية في الموازنة العامة للدولة .. وفي المطلب الثاني: بينت فيه أثر السياسة المالية والنقدية على الاقتصاديات المعاصرة.

المبحث الأول: مفهوم السياسات المالية والنقدية: وفيه ثلاث مطالب .

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية:

المطلب الثاني: تعريف السياسة النقدية:

المطلب الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية:

٢.المبحث الأول: مفهوم السياسات المالية والنقدية:

تمهيد..

تُعد السياسات المالية والنقدية أداتين يعتمد عليهما إلى حد كبير في إنعاش النمو الاقتصادي والسيطرة على التضخم، ويختلط الأمر على الكثيرين بأنهما عبارة عن سياسة واحدة، وهذا غير صحيح .

حيث يمكن للسلطات النقدية والبنوك المركزية تحفيز الاقتصاد بأدوات نقدية مثل التيسير الكمي لزيادة المعروض من النقد، أذ تعتمد السياسة المالية على قرارات حكومية بتغيير معدلات الضرائب ومستويات الإنفاق[١]، من أجل التأثير في الطلب، وتنفذ هذه السياسة المالية من جانب السلطات التنفيذية في الحكومات وأذرع تشريعية في البرلمانات. وهذا يسهم برفع معدل الفائدة في زيادة تكاليف الاقتراض، ويقال إنفاق المستهلكين والاستثمارات، من أجل زيادة الطلب ودفع النمو الاقتصادي، وربما ترغب السياسة في التدخل بخفض الفائدة لإنعاش الاقتصاد قبيل انتخابات عامة أو ما أشبه ذلك .

تُعد السياسة النقدية أسرع في التنفيذ، فمن الممكن تغيير معدلات الفائدة كل شهر، وربما يكون للسياسة المالية آثار جانبية وفاعلية أكبر في الاقتصادات حيث إنه في حالة ارتفاع التضخم، يتم رفع الضرائب وخفض الإنفاق ربما تكون

(١) عبد الحميد الغزالي: اساسيات الاقتصاديات النقدية.. دار النشر للجامعات.. (ط٢ / ٢٠٠٩).. ص٣٣١ .

السياسة المالية أكثر أهمية لجذب الثقة في الاقتصاد، وذلك في حال فشل السياسة النقدية.

لاشك ان السياسة النقدية والمالية تحتل مكانة هامة ضمن السياسات الاقتصادية، باعتبار أن السياسة المالية مدعمة للسياسة النقدية وهما يمثلان العناصر الأساسية للسياسة الاقتصادية للدولة، ويرتبط بعضها ببعض ارتباط وثيقا مما يستلزم وجود توافق مع الاجراءات والتدابير المتخذة من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي، الذي أصبح على السياسة المالية أن توازن مالية الدولة بما يتفق و يتلاءم مع توازن الاقتصاد الوطني كما أصبح التوازن متعدد الأوجه وعلاقته مع السياسة النقدية و السياسة المالية .

و على هذا الأساس سوف نتناول في هذا المبحث المطالب التالية أولا تعريف السياسة المالية ثانيا تعريف السياسة النقدية ثالثا العلاقة بين السياسة النقدية والمالية[١].

٢.١.المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية:

تعريف السياسة المالية: وهي السياسة التي تعنى بدراسة النشاط المالي للاقتصاد العام بوحداته المختلفة ذات الطبيعة الاقتصادية والادارية وما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي وهي تتضمن فيما تتضمنه تكييفا كميا لحجم الانفاق العام والإيرادات العامة، وكذا تكييفا نوعيا لأوجه هذا الاتفاق و مصادر هذه الايرادات بغية تحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد القومي ودفع عجلة التنمية[٢].

وكذلك تعرف السياسة المالية: بانها الاجراءات التي تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام مستخدمة بذلك الوسائل المالية الهامة من الضرائب والرسوم والنفقات العامة والقروض وذلك التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية والوصول الى اهداف السياسة الاقتصادية العامة لدولة[٣].

وتعرف السياسة المالية ايضاء: بأنها تحريك أدوات الموازنة من نفقات وإيرادات للتأثير على الاستثمار وتحقيق الأهداف الاقتصادية العامة[٤]

نلاحظ أنه تم التركيز في التعريف السابق للسياسة المالية على أهمية الوصول الى الاستثمار الأمثل باستخدام الأدوات المالية لتحقيق الأهداف المرجوة في الاقتصاد الاسلامي، ويعرف الكلاسيكيون السياسة المالية بأنها عملية تغيير حجم الإنفاق الحكومي والايراد العام وذلك في حالة عدم التوازن بين جانبي الميزانية العامة للدولة[٥] .

٢.٢.المطلب الثاني: مفهوم السياسة النقدية:

تعريف السياسة النقدية: هنالك تعاريف متعددة للسياسة النقدية نذكر منها على سبيل الايضاح: بأنها عملية استخدام مجموعة مختلفة من الأدوات والسياسات الهادفة إلى التأثير على عرض النقد بشكل خاص والاداء الاقتصادي بشكل عام[٦]، وهي بمجموعها تشكل الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤن النقد ولائتمان، وتتم هذه الهيمنة اما بإحداث تأثيرات في كمية النقود أو كمية وسائل الدفع بما يلائم الظروف الاقتصادية المحيطة[٧]، بعد دراسة العلاقات بين المتغيرات في النظام النقدي، والاهداف

(١) فؤاد هاشم عوض (١٩٨٤) اقتصاديات النقود والتوازن النقدي – دار النهضة العربية – القاهرة – مصر – ص ٨٣ .

(٢) محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام (٢٠٠٠) المالية العامة و النظام المالي في الإسلام – دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ص ١٨٢ .

(٣) كنعان على: اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية الطبعة الأولى منشورات دار الحسنين دمشق ١٩٩٧، ص ٢١٩ .

(٤) كمال يوسف محمد، فقه الاقتصاد النقدي القاهرة دار الصابوني، ١٩٩٣، ص ٢٩٣ .

(٥) المهر خضير عباس، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ص ١٩٣.

(٦) http://www.cba.edu.kw/malomar/Ch_Last_MAC.doc

(٧) عبد الله عقيل جاسم، النقود والمصارف، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا، ١٩٩٤، ص٢٠٧

الاقتصادية العامة[١]، وهذه الاجراءات المعتمدة للحكومة أو السلطات النقدية تستهدف أدارة عرض النقود وسعر الفائدة وذلك بهدف تحقيق أو المحافظة على التوظيف الكامل دون تضخم[٢] في السياسة ذات العلاقة الوطيدة بالنقد والجهاز الصيرفي وخاصة منه ما تعلق بسياسة. الائتمان، وكذلك بالجزء المهم المتعلق من السياسة المالية الحكومية، والتي تتعلق بمشكلة الدين العام بصورة خاصة وبالمركز النقدي للدولة على وجه العموم[٣] .

وفي تعريف أخر للسياسة النقدية: بأنها مجموعة الاجراءات التي تقوم السلطات النقدية بها للتأثير على حجم الكتلة النقدية وعلاقات الائتمان بهدف التأثير على معدلات النمو الاقتصادي والحفاظ على مستوا مستقر للأسعار[٤] .

كما عرف الدكتور الياس نجمة السياسة النقدية على انها: عبارة عن مجموعة الاجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية في سبيل التحكم بالعرض النقدي للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية... الإنتاج، الاستهلاك، الاستثمار، الادخار، الاسعار والعملة[٥].

٢.٣.المطلب الثالث: العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية:

أن العلاقة بين السياستين النقدية والمالية يعد أمراً جدلياً، والذي عادة ما ينتج عنة صراع حول الأدوات المستخدمة وأولوياتها لتحقيق الأهداف الكلية للنشاط الاقتصادي، وبالتالي لابد أن تحكم هذا التفاعل بعض الأطر المؤسسية والتشريعية التي تنظم عمل السياستين (النقدية و المالية)، بدون أي تصادم في الأهداف والرؤى، ومن ثم تكون صمام الأمان والرصانة وكفاءة الاقتصاد الكلي، وإحدى الركائز الأساسية للتفاعل الإيجابي وتتمثل في وجود أسواق مالية متطورة، وهذا الأمر يُعد تحدي للبلدان النامية ومنها العراق إذ تحتاج إلى موائمة واتساق فعال ودائم بين السياستين للحد من الخلافات بينهما، والتي تحكمها عدة شروط تشمل:

وجود استقرار مالي يكون دافع للاستدامة المالية.

فاعلية السياستين من خلال وضوح في الرؤيا والأهداف.

المشاركة في وضع الأسس للسياستين (تنفيذية وصياغة)[٦].

لاشك تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية، التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها أخذة بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة، و لما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى، غنيٌ عن القول أن للسياسات النقدية والمالية دورا محوريا في إرساء المقومات الأساسية للنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، ذلك لأن الهدف الرئيسي لتلك السياسات هو تحقيق الاستقرار النقدي و مكافحة معدلات البطالة المرتفعة عن طريق تحفيز الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الخارجية و التي تمثل المحرك الأساس لعجلة النشاط الاقتصادي .

حيث تُعد الاسواق المالية حيزا جيدا لتطبيق تلك السياسات النقدية والمالية، فسوق الأوراق المالية يعتبر حيزا مناسبا لتطبيق السياسة النقدية ولا سيما عند استخدام الأدوات الكمية غير المباشرة، وتُعد السوق النقدية أيضا حيزا مناسبا لتطبيق السياسة المالية، ولا سيما سياسة العجز المالي ذلك من خلال توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل الانفاق

(1)S ause, Gorge, Banking and economic activity, D. e health and company. New York, ١٩٦٠

(٢) خليل سامي، النظريات والسياسات النقدية والمالية، الطبعة الأولى، شركة كاظمة للنشر، الكويت، ١٩٨٢، ص ٦٥٥.

(٣) المهر خضير عباس، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية، والنقدية، ص ١٧٥.

(٤) كنعان . علي، اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، ص ٢٤٧

(٥) نجمة . الياس، دراسة في الوضع النقدي الدولي الراهن، مجلة جامعة دمشق، العدد ١٩٨٠، ص ١٩.

(6) Hans J,Blommestein &Evac. thunbolm (Institutional and (1) operational Arrangements for Coordination Monetary fiscal and public Debt management In OECD Countries, in coordinating public Debt and monetary management, IMF, 1997 pp.62-63

الحكومي، وفي كلا الاتجاهين تعمل السوق المالية على خلق السيولة اللازمة لتيسير عملية النمو الاقتصادي و زيادة معدلاته من خلال:

١ــ طبيعة السياسة النقدية و دورها في المدارس الاقتصادية: حيث تعبر السياسة النقدية عن الاجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى و حاجة المتعاملين الاقتصاديين، و على معدلات الفائدة و على شروط القروض، ويمكن لهذه السياسة أن تكون تقييدية.

٢ــ اسعار الصرف (George - Pariente) هي التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية، عن طريق تغيير عرض النقود و توجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية.

انطلاقا مما تقدم نجد أن السلطة النقدية تهتم بمراقبة حالة الأسواق من اختلال أو توازن على المستوى الكلي لفهم طبيعة الاختلال إذا كان داخلياً أو خارجياً، لمعرفة التدابير الواجب اتخاذها، ويتوقف ذلك على المعلومات المتاحة عن وضع الاقتصاد وإمكاناته [١].

٣.المبحث الثاني: السياسة المالية والنقدية في المنظور العام للاقتصاد الإسلامي:

تمهيد..

قبل ان نذهب الى دراسة موقف الاقتصاد الإسلامي من السياسات المالية والنقدية لابد ان نعرج على مفهوم الاقتصاد الإسلامي حيث نقف على تعريفاته عند بعض علماء الاقتصاد المعاصرين..وما تكونت من اعتراضات على تعريفاتهم.. ثم نعرج على مصادر الاقتصاد الإسلامي وأهم مرتكزاته الأساسية.. وذلك في خمس مطالب:

٣.١.المطلب الأول: تعريف الاقتصاد الإسلامي المعاصر:

فقد عرف الاقتصاد الإسلامي المعاصر: بأنه المذهب الاقتصادي الإسلامي الذي تتجسد فيه الطريقة الإسلامية في تنظيم الحياة الاقتصادية بما يملك هذا المذهب ويدل عليه من رصيد فكري يتألف من أفكار الإسلام الأخلاقية والأفكار العلمية الاقتصادية أو التاريخية التي تتصل بمسائل الاقتصاد السياسي أو بتحليل تاريخ المجتمعات البشرية[٢] .

وهنا ثمة **اعتراض**: بإن هذا التعريف قاصر على بيان ما سيكون نتيجة تطبيق المذهب الاقتصادي الإسلامي المعاصر ولم يبين مبادئ هذا المذهب كما إنه أهمل إسباغ صفة التحليل والدراسة العلمية التي يجب أن يوصف بها أي علم .

ويعرف من زاوية أخرى: بأنه مجموعة من الأصول العامة الاقتصادية التي تستخرجها من القرآن والسنة، والبناء الاقتصادي الذي تقيمه على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وكل عصر[٣] .

اعتراض: إن هذا التعريف يكشف عن أصول الاقتصاد الإسلامي الثوابت المستنبطة من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم والمتغيرات المبنية على هذه الأصول والثوابت والحلول الوقتية لكل مجتمع بما يناسبه[٤]، وقد انتقد هذا التعريف من ثلاثة اوجه:

الوجه الأول: إنه لا يعتبر الاقتصاد الإسلامي المعاصر علماً، وإنما يجعله موجها ومنظماً للنشاط الاقتصادي.

الوجه الثاني: إنه ركز على مصادر الاقتصاد الإسلامي المعاصر، وذكر مصدرين هما القرآن والسنة، ولكن توجد مصادر كثيرة سواهما، منها ما هو متفق عليه بين الأصوليين،

---

(١) عباس كاظم الدعمي (٢٠١٠) السياسات المالية والنقدية و أداء سوق الأموال المالية – دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان – الطبعة الأولى – ص٢٥.

(٢) محمد باقر الصدر: اقتصادنا . دار الفكر، بيروت، ط ٢/ ١٣٩٨ ، ١٩٧٧ م: ص٩

(٣) ينظر: محاضرات محمد بن عبد الله العربي التي ألقاها في جامعة الأزهر، سنة (١٩٦٥م) عن الاقتصاد الإسلامي وتطبيقاته عن المجتمع المعاصر . مطبوعات الإدارة العامة للثقافة الإسلامية بالأزهر: ص١

(٤) د. عبد الإله بن محمد بن أحمد الملا، ود. عزت شحاته كرار: النظام النظام المالي والاقتصادي في الإسلام . مؤسسة المختار، القاهرة ط / ١٤٢٤ه – ٢٠٠٣م: ص ١٠.

ومنها ما هو مختلف فيه، يمكن أن تستنبط منها القواعد والأحكام الاقتصادية .

الوجه الثالث: لم ينص على موضوع الاقتصاد الإسلامي المعاصر و لم يبين هدفه أو الغاية منه[١] .

وعرفه دكتور محمد احمد صقر: بأنه العلم الذي يبحث في كيفية إدارة واستغلال الموارد الاقتصادية النادرة، لإنتاج أمثل بما يمكن إنتاجه من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية من متطلباتها المادية التي تتسم بالوفرة والتنوع في ظل إطار معين من القيم والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع[٢]، وحيث أن النظام الاقتصادي يعبر عن الأدوات الإجرائية للفكر، فإن النظام الاقتصادي الإسلامي المعاصر تتجسد مفاهيمه من خلال مجموعة الأحكام الشرعية التي تنظم سياسة حيازة الثروة أو بمعنى آخر.. بانه النظام الذي يعالج توزيع الأموال والمنافع على جميع أفراد الرعية وتمكينهم من الانتفاع بها وكيفية السعي لها وحيازتها .

اذا فأن النظام الاقتصاد الإسلامي المعاصر[٣] هو: مجموعة أحكام شرعية حيث يؤدي مجموعة إجراءات موجه نحو إدارة الموارد المتاحة، وهدف سياسة توجيه الموارد، يكون الإنسان محور وغاية لإشباع مقاصده الشرعية .

ولذلك النظام الاقتصادي المعاصر الذي جاءت به العقيدة الإسلامية هو النظام الصحيح الذي يوافق الفطرة الإنسانية ويلبي حاجاته الاقتصادية، حيث يتسم النظام الاقتصادي المعاصر في الإسلام، بأنه مرن له قواعد عامة يرتبط بالعقيدة من جانب وكذلك بتطور الحياة وأدواتها من جانب اخر.

٢.٣.المطلب الثاني: مصادر الاقتصاد الإسلامي:

لقد دعم الإسلام النظام الاقتصادي بقواعد تنظم العلاقات المالية، وتحدد الحقوق، وتفرض الواجبات، مستنبطة من مصادر تمثل الأصول الفكرية والأسس التشريعية.. وهذه المصادر هي:

أولا: القرآن الكريم: وهو نبع المعارف الإسلامية والقوانين الإلهية التي ضمنت للناس صلاح دينهم ودنياهم فضمنت سعادتهم في الدنيا والآخرة، وعليه فهو مصدر علم من العلوم الإنسانية ذات الشأن في إدارة الحضارة الإسلامية[٤] .

فمن الضوابط والقواعد الاقتصادية التي نص عليها القرآن الكريم تشريع نظام الميراث حيث قال تعالى ((للرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ والأقربون والنساء نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مفروضا))[٥].

وغير ذلك من القواعد والمبادئ الاقتصادية، كتشريع عقود البيع، والسلم، والمعاوضة، والمزارعة، والمضاربة... الخ .

ثانيا: السنة النبوية: وهي المصدر البياني و التفسيري للقرآن الكريم، قال تعالى: ﴿ بِالْبَيِّنَاتِ وَالرو وأثرها إليك الذكر بَيِنَ النَّاسِ مَا أُنزِلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ)[٦] تحتل السنة نفس مكانة القرآن الكريم من حيث وجوب إتباعها، قال تعالى: ﴿وما أفاء الله عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَالرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى والْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كي لا يَكُونَ دُولَة بَيْنَ الأغْنِيَاء مِنكُمْ وَمَا أَتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقاب)[٧] .

وفي السنة النبوية نجد الكثير من التشريعات الاقتصادية والأحاديث النبوية التي تنظم العملية الاقتصادية للفرد

---

(١) ينظر: د. صالح حميد العلي: عناصر الإنتاج في الاقتصاد الاسلامي والنظم الاقتصادية المعاصرة . دار اليمامة، دمشق – بيروت ط ١٤٢٠ هـ . ٢٠٠٠ م: ص ٤٣.

(٢) المزيد من التعريفات، ينظر: د. عبد اللطيف بن عبد الله العبد الإيجاز في مبادئ الاقتصاد الاسلامي دار ابن حزم، بيروت، ط ١٤١٨١ هـ ١٩٩٧م، ص ١١١ د. محمد رامز عبد الفتاح الغزيري: مبادئ النظام الاقتصادي في الإسلام ومميزاته . دار جهينة للنشر، عمان، ط / ٢٠٠٣ م، ص ١٩ د. محمد شوقي الفنجري مفهوم الاقتصاد الإسلامي . من مطبوعات رابطة العالم الإسلامية، مكة: ص ١١٨٨ د. يوسف بن عبد الإله الزامل، ود. بو علام جى‌لانى النظرية الاقتصادية الإسلامية . دار عالم الكتب، الرياض، ط ١ / ١٤١٧هـ . ١٩٩٦م، ص ٣.

(٣) د. محمود الخالدي: مفهوم الاقتصاد في الإسلام . مكتبة الرسالة الحديثة، عمان، الأردن، ط ١٤٠٦/٠١. ١٩٨٩ م: ص ٣٢

(٤) جاسم محمد شهاب البجاري: دراسات في الفكر الاقتصادي العربي – الاسلامي . شركة مطبعة الجمهور، الموصل، ط/ ١٩٩٠م، ص ٣٢

(٥) سورة النساء: الآية:٧

(٦) سورة النحل: الآية: ٤٤

(٧) سورة الحشر: الآية: ٧

والمجتمع، ومن ذلك النهي عن الاحتكار: أذ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((من احتكر طعاماً أربعين ليلة فقد برئ من الله وبرئ الله منه))[١].

ثالثا: الاجتهاد: وقد تمحض عن اجتهادات الفقهاء خلال عصور إسلامية عديدة التوصل إلى أحكام فقهية في كثير من القضايا الاقتصادية، وقد أخذت هذه الأحكام استنباطاً من القرآن الكريم والسنة النبوية، وبقية المصادر الاجتهادية الأخرى كالإجماع، والقياس.. الخ، وهذه الأحكام مفردة بموضوعات اقتصادية خاصة لها أبوابها في كتب الفقه الإسلامي .

٣.٣.المطلب الثالث: المرتكزات الأساسية في الاقتصاد الإسلامي المعاصر:

إن دراسة الاقتصاد الإسلامي كنظام يفترض معرفة أهم تلك المرتكزات التي تناولتها الأدبيات المتخصصة في مجال الاقتصاد الإسلامي المعاصر وعند ذلك نجد هناك ثلاثة محاور رئيسية وهي:

الأول: ضرورة معرفة حقيقة العلاقة بين علم الفقه وعلم الاقتصاد، لاشك إنه يوجد ارتباط عضوي بين علم الفقه وعلم الاقتصاد الاسلامي المعاصر، وهذه الحقيقة تنبع بين النظم الاقتصادية وإجراءاتها وبين مبدأ الحلال والحرام ولا انفصال بينهما[٢] .

لذلك كان موضوع علم الفقه الاقتصادي: هو إعمال العقل في الدليل لاستنباط الحكم[٣].

أما الكتابة عن الاقتصاد الإسلامي المعاصر تمر بمرحلتين: مرحلة يتم التعرف فيها على الحكم الفقهي، ومرحلة يتم التعرف فيها على الواقعة أو الظاهرة الاقتصادية التي ينشئها الحكم[٤].. لذا يعد التفقه في الدين أحد مستلزمات التاجر أو أو أي شخص يعمل في النشاط الاقتصادي.

الثاني: أما المرتكز الثاني والأساسي فهو مدى حجم الثبات والتطور وطبيعتها في علم الفقه وعلاقته بعلم الاقتصاد الإسلامي المعاصر، وهذا يعني معرفة الإطار العام والأركان التي لا تتغير مع تغيير الزمن أو الظروف وحجم ونوع المتغيرات مما يشكل فقهاً اقتصادياً ومالياً، يُمكن من عملية رسم سياسة اقتصادية[٥] .

الثالث: إمكانية الاقتصاد الإسلامي المعاصر أن يكون بديلا للاقتصاد الوضعي، بغض النظر عن المراحل التي مر بها الاقتصاد العالمي والمدارس التي اعتمدها الأوربيون في الفكر الاقتصادي والتجارب والتطبيقات التي أدت بالتقدم الغربي.

٤.٣.المطلب الرابع: أثر السياسة المالية والنقدية في الموازنة العامة للدولة:

اولاً: مفهوم الموازنة العامة للدولة:

موازنة الدولة هي: التقدير المعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها خلال مدة مقبلة، فهي تعرض للنشاط الاقتصادي الذي ستقوم الدولة بتحقيقه وتبحث في وسائل تمويل هذا النشاط، وبإيجاز شديد إنها تتضمن خطة عمل الحكومة خلال مدة محددة من الزمن . من هذا التعريف: يتضح أن الموازنة العامة تتضمن تقديرا احتماليا لنفقات الدولة و إيراداتها، وأن هذا التقدير يتم اعتماده، كما أنه ينصرف الى مدة معينة مقبلة، فالموازنة تتضمن أولا تقديرات احتمالية لنفقات الدولة وإيراداتهما، وهذا ما دفعها للقول أنها تعد بمثابة خطة عمل الحكومة وتقديراتها لحجم الإنفاق العام وكيفية توزيعه على مختلف الخدمات العامة حتى يمكن التعرف بسهولة على أهداف الموازنة وتقييمها وتقرير اعتمادها من عدمه، وتتميز الموازنة العامة أخيرا بأنها مقيدة بمدة معينة مقبلة، فالتقديرات المعتمدة للنفقات والايرادات تنصرف الى مدة تتحدد عادة بسنة مستقلة، وعلى ضوء هذا الشرح يمكننا التمييز بين

(١) أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي: المصنف في الأحاديث والآثار و تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرياض، ط ١٤٠٩١ هـ: ٣٠٢ / ٤، رقم الحديث (٢٠٣٩٦).

(٢) عبد الوهاب خلاف: علم أصول الفقه . دار القلم، ط ١١/١٣٩٧ ه . ١٩٧٧م: ص ١١ .

(٣) د. رفعت السيد العوضي: في الاقتصاد الإسلامي، المرتكزات، التوزيع، الاستثمار، النظام المالي . مؤسسة الخليج للنشر والطباعة، قطر، ط ١ / ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠م: ص ٢٥

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ص ٢٥-٢٩

(٥) المصدر نفسه: ص ٣٢

الموازنة العامة للدولة و بعض الوثائق المالية والمحاسبية القريبة منها[١]:

فمن الجهة الأولى: تختلف الموازنة عما يسمى بالحساب الختامي في أنها تحتوي على التقديرات لنفقات الدولة وايراداتها لسنة مقبلة، أما الحساب الختامي فهو يشمل النفقات و الايرادات الفعلية للسنة ذاتها بعد انقضائها .. ومن جهة ثانية: تختلف الموازنة عن الموازنات التقديرية للمشروعات العامة، ذلك أن الموازنات الأخيرة لا تعدو أن تكون تقديرا لأهداف هذه المشروعات، و كيفية بلوغها فهي و أن كانت تتضمن تصورا دقيقا للنفقات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف والايرادات اللازمة لتمويلها، إلا أنها تفتقر إلى عنصر الإلزام الذي تتميز به موازنة الدولة لدى اعتمادها.. ومن جهة ثالثة: تختلف الموازنة العامة للدولة عن الموازنة القومية، فبينما تنحصر الموازنة العامة للدولة في تقدير النفقات والايرادات المتوقعة للأمة شاملة دون التفرقة بين الحكومات والمشروعات والأفراد .

وتبدو الحكمة من تحضير الموازنة القومية في اهمية التعرف على المعطيات الأساسية للاقتصاد القومي من إنفاق كلي و ناتج كلي حتى يمكن على ضوئها تحديد السياسة المالية والنقدية المناسبة .. ومن جهة رابعة: تختلف الموازنة العامة للدولة عن الموازنة النقدية والمالية للدولة التي تشمل من ناحية تقديرها للموارد المتوقع تحصيلها خلال العام على مستوى الاقتصاد القومي كله من النقد الأجنبي نتيجة تصدير السلع و الخدمات للخارج وتدفق رأس المال الأجنبي للداخل . عدا هذا التشابه فإن الموازنة المالية النقدية والموازنة العامة للدولة تختلفان بصورة واضحة فمن أوجه الاختلاف ما يلي: اولاً: تقتصر الموازنة العامة للدولة على تقدير نفقات و ايرادات القطاع الحكومي فقط دون غيره من قطاعات الاقتصاد القومي، بينما تشمل تقديرات الموازنة النقدية متحصلات واستخدامات النقد الأجنبي بالنسبة لكافة قطاعات الاقتصاد القومي والاسلامي، يتم تقدير النفقات والايرادات في الموازنة العامة للدولة بالعملة الوطنية حتى لو تعلق الأمر بإيرادات اجنبية أو بنفقات ستتم بعملية غير وطنية، أما الموازنة النقدية فيتم حصر الموارد فيها وفقا للعملات الأجنبية المتوقع تدفقها بعد تقسيمها الى عملات صعبة قابلة للتحويل، وعملات سهلة غير قابلة للتحويل[٢]،

ثانياً: أهمية الموازنة العامة للدولة: تتفق جميع نظم الحكم الدكتاتورية، منها والديمقراطية، والرئاسية، والنيابية، والإسلامية، الاهتمام بتنظيم نفقاتها و إيراداتها العامة في صورة موازنة عامة للدولة، إذ لا يتصور مطلقا أن تسير المصالح العامة بشكل منتظم و مرض دون تنسيق كاف بين مختلف المرافق العامة، وإذا وضعنا في الحسبان ضخامة المبالغ التي تتناولها الموازنات العامة عادة، فإن هذا التنسيق يبدو ملحا حتى يمكن من جهة موازنة مجموع النفقات العامة بمجموع الإيرادات العامة وحتى يمكن من جهة أخرى المفاضلة بين نوعيات الانفاق المختلفة بما يكفل إشباع أكثر الحاجات الحاحاً وتجنب أي تبذير أو إسراف من جانب القائمين على إدارة المرافق العامة .

ثانياً: المبادئ الأساسية لإعداد الموازنة:

تتفق الكتابات التقليدية في علم المالية العامة على وضع مجموعة من القواعد الفنية التي تلتزم السلطة التنفيذية باحترامها عند تحضيرها للموازنة العامة للدولة، وتهدف هذه القواعد في مجموعها إلى ضمان تيسير الرقابة البرلمانية على السياسة المالية والنقدية للدولة، وضمان تحضير الموازنة بأسلوب اقتصادي مقبول، بعيد بقدر الامكان عن التبذير والاسراف، ولعله من السهل تفسير الحرص على تحقيق هذين الهدفين، فالحكومة تحصل الأموال وتنفقها لحساب الغير، وهذا في حد ذاته لا يشجع على تجنب الأسراف، و من ثم فإنه يبدو من الضروري تقييد تحضير الموازنة العامة بمجموعة من القواعد تكفل تسهيل مهمة ممثلي الأمة في مراقبة التصرفات المالية للحكومة، وبالإضافة الى ذلك، فإن الدور التي تلعبه الموازنة في توجيه الاقتصاد القومي تجعل الجميع

(١) تاريخ الفكر الاقتصادي: ل عادل احمد حشيش و مصطفى رشدي شيحة (١٩٩٨) ص ١٣٠

(٢) الاقتصاد المالي:ل مجدي محمود شهاب (١٩٩٩) ص ٢٦٧ و ٢٩٨

مهتما بحسن توظيف الأموال العامة، على نحو يتضمن تنمية الموارد الانتاجية للمجتمع والحفاظ على التوازن الاقتصادي والاجتماعي داخل الدولة، وقد تشكلت هذه القواعد خلال القرن التاسع عشر وبدأت لمسات التطور تلحقها مع تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية بعد الحرب العالمية الأولى[١].

ثالثاً: المبادئ الفنية لموازنة الدولة: تتمثل هذه القواعد في مبادئ خمسة و هي: وحدة الموازنة سنوية الموازنة شمولية أو عمومية الموازنة عدم التخصيص الايرادات، توازن الموازنة .

وحدة الموازنة: تستوجب قاعدة وحدة الموازنة أن تُدرج كافة الإيرادات والنفقات العامة في وثيقة واحدة بحيث يسهل عرض الموازنة في أبسط صورة ممكنة، كي يتسني لمن يريد الاطلاع على المركز المالي للدولة أن يعرف من الوهلة الأولى وبمجرد النظر للموازنة مدى توازنها .

سنوية الموازنة: يتم إعداد الموازنة لمدة سنة بصفة عامة، إذا جرت العادة على اعتبار هذه المدة نموذجية لتقدير نفقات وإيرادات الدولة، والدلالة على ذلك فإن علينا أن نتصور المصاعب التي قد تنجم عن أعداد الموازنة لفترة أطول أو أقل من العام .

عمومية أو شمولية الموازنة: هناك صلة وثيقة بين تحصيل الإيرادات العامة و انفاقها، فتحصيل أي إيراد عام يستلزم إنفاق مبالغ عامة في صورة مرتبات للموظفين القائمين بالتحصيل، وللأجهزة المشرفة على العمليات المحاسبية الخاصة به، وبالمثل فإن القيام بإنفاق بعض المبالغ العامة قد يترتب عليه إنتاج إيراد للدولة، فإنشاء دور للتعليم ودفع مرتبات للمدرسين، يقابله تحصيل رسوم من طالبي العلم، وبإيجاز فإن معظم المرافق العامة في الدولة تتكون موازناتها من جانب النفقات، وجانب آخر للإيرادات، وهذا ما يدفعنا الى التساؤل.. عن كيفية تناولها وعرض موقفها المالي في الموازنة العامة للدولة، فهل..؟، ينبغي إدراج كافة نفقاتها وإيراداتها بالتفصيل، أم أنه يمكن الاكتفاء بتدوين الحساب الصافي لكل مرفق مباشرة..؟: أن الأخذ بالحل الأول يعني اتباع مبدأ شمول أو عمومية الموازنة، بينما يعني الأخذ بالحل الثاني اتباع مبدأ الناتج الصافي في تدوين حسابات المرافق العامة[٢] .

عدم تخصيص الإيرادات: يتفق المفكرون التقليديون على ضرورة تحصيل كافة الايرادات العامة لصالح خزانة الدولة، ثم الانفاق منها على كافة المرافق العامة دون أدنى تخصيص، وبمعنى آخر فإن مجموع الإيرادات يكون موقوفا على توازن الموازنة، حيث كانت الغالبية العظمى من الاقتصاديين التقليديين تعتنق المذهب الحر وتؤمن بضرورة الحد من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، كما كانت تؤمن بميل الاقتصاد التلقائي نحو التوازن، فالادخار والاستثمار يميلان دائما الى التعادل عن طريق تغيرات في سعر الفائدة، كما أن التوازن الاقتصادي يتحدد عند مستوى التشغيل الكامل لكل طاقات المجتمع الانتاجية طالما ظلت الدولة حريصة على عدالة التدخل في الميدان الاقتصادي، وعلى عدم عرقلة حركة الاقتصاد القومي نحو التوازن، وفي ظل هذه المعتقدات فإن مبدأ توازن الموازنة لا بد وأن يحاط بهالة ضخمة من التقدير باعتباره يمثل إحدى الضمانات الأساسية لحياديت السياسة المالية للدولة، ورغبة الحكومة في عدم التأثير على مجريات الحياة الاقتصادية .

توازن الموازنة: تعتبر الموازنة متوازنة متى تساوت إيراداتها بنفقاتها، ولما كان التوازن الحسابي للموازنة أمرا محتما، فإن المقصود بتوازنها في هذا المجال هو التوازن الاقتصادي، الذي يعرف على النحو التالي: أذ هو كافة الايرادات العادية لمواجهة كافة النفقات الواردة بالموازنة، والمقصود بالإيرادات العادية في هذا الصدد حصيلة الضرائب والرسوم و الايرادات الناتجة عن استغلال ممتلكات الدولة، أما إذا تبين أن هذه الحصيلة غير كافية لمواجهة النفقات العامة و أن الدولة مضطرة الى اللجوء للاقتراض أو الإصدار النقدي لتمويل

(١) مجدي محمود شهاب (١٩٩٩) – المرجع السابق ص ٢٦٧ و٢٦٨.

(٢) مجدي محمود شهاب (١٩٩٩) – الاقتصاد المالي – المرجع السابق ص ٢٧٠٨

بعض نفقاتها، فإن الموازنة تعتبر في حالة عجز[١]، وبالعكس فإنه إذا تبين أن الإيرادات العادية تفوق مجموع النفقات الواردة في الموازنة، فإن هذه تعتبر في حالة فائض .

وينتقد الفكر التقليدي حالتي العجز والفائض على حد سواء ومخاطرهما .

وفي مواجهة مخاطر عجز الميزانية تقتضي اللجوء لأحد الحلول..الاول: زيادة حجم الدين العام عن طريق طرح قرض جديد للاكتتاب.. وثانيهما: تمويل الموازنة بالعجز عن طريق الاصدار النقدي، وينتقد المفكرون التقليديون هذين الحلين معا، لما يترتب على الأخذ بهما من إخلال بالتوازن التلقائي للاقتصاد القومي[٢].

رابعاً: اجراءات و أساليب إعداد الموازنة:

يعتبر اعداد الموازنة العامة للدولة إحدى مسئوليات السلطة المالية والتنفيذية فالحكومة هي المنوط بها عادة إجراء الدراسات المتعلقة بتحديد الوسائل المثلى الإشباع الحاجات العامة وتحضير الموازنات على ضوئها، هذا وقد تطورت أساليب إعداد هذه السلطة للموازنة تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة، فتضخم حجم الموازنة وتزايد أهمية تأثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية جعل من عملية تحضيرها مسألة فنية دقيقة لا يبخل الاقتصاديون من تجنيد أدوات التحليل الحديثة من أجل تطويرها وجعلها ملائمة للمعطيات الاقتصادية المعاصرة.

السلطة المختصة بإعداد الموازنة: إن إعداد الموازنة يعتبر من الأعمال الإدارية أساليب اعداد الموازنة بصورة ملحوظة في الآونة الأخيرة من الأسلوب التقليدي للإعداد إلى الأسلوب الحديث التي تستخدمه بعض الدول المتقدمة اقتصاديا في إعداد موازناتها .

تقدير النفقات والايرادات العامة: أن موازنة الدولة هي التقدير المعتمد لنفقات الدولة و إيراداتها خلال مدة مقبلة، ومن الطبيعي أن يواجه معدي الموازنة العديد من الصعوبات وهم بصدد تقدير تلك النفقات والايرادات، وبصفة عامة هذا التقدير ينبغي أن يستند على مجموعة من الحقائق و القواعد الفنية حتى لا يحيد كثيرا عن الواقع مما قد ينجم عنه صعوبة تنفيذ الموازنة فيما بعد .

تحديد أولويات الانفاق: تعتبر مشكلة توزيع الموارد العامة على مختلف أوجه الافاق من أكثر مشاكل إعداد الموازنة دقة على الإطلاق، فالحاجات العامة المطلوب اشباعها دائما ما تزيد عن قدرات الدولة المحدودة مما يتعين معه الفصل في أكثر الحاجات إلحاحا، وأفضلها في تحقيق النفع العام، ومن ثم أولاها بموارد الدولة، ومن الطبيعي أن تختلف حجم هذه المشكلة و أسلوب معالجتها بحسب نوعية المفهوم الاقتصادي والمالي السائد في الدولة[٣].

٣.٥.المطلب الخامس: أثر السياسة المالية والنقدية على الاقتصاديات المعاصرة:

من أهم عوامل نجاح السياسة المالية والنقدية المعاصرة والذي يترتب اثرها على الاقتصاديات المعاصرة:

١. **هو مراعاة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للأدوات المالية:** وذلك بتحقيق التكامل بين السياسات المالية و النقدية والاجتماعية وعدالة توزيع الانفاق العام بين الأقاليم، و ترتيب أولويات الأنفاق العام وتخصيص بعض الموارد المالية العامة لنفقات معينة مع وحدة الميزانية العامة وفرض رقابة شديدة على الانفاق العام و اللامركزية في الادارة المالية .

٢. **العدالة في توزيع المال العام كاداة لتحقيق التوازن المالي العام لخدمة التنمية المتوازنة:** لقد استغرقت أبحاث العدالة جزءا كبيرا من الدراسات المالية في الفكر الوضعي منذ ظهور المالية العامة الحديثة على يد ادم سميت غير أن هذه الأبحاث كانت تركز على تحقيق العدالة بين المواطنين أمام الأعباء العامة أي العدالة في توزيع أعباء الانفاق العام وليس في توزيع الإنفاق العام بين المواطنين وهو ما يعرف في الفكر الوضعي بالعدالة الضريبية، و لقد شغل هذا المبدأ أذهان

(١) عادل حشيش و مصطفى رشدي (١٩٩٨) المرجع السابق ص ١٣٠

(٢) مجدي محمود شهاب (١٩٩٩) – المرجع السابق ص ٢٨٠ .

(٣) صالح الرويلي (١٩٨٨) اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، ص ١٣٥

المفكرين من علماء المالية العامة والاقتصاد منذ زمن بعيد بل منذ بدأ فرض الضريبة واعتبارها فريضة الزامية على الأفراد، والتحليل الاقتصادي لمفهوم العدالة الضريبية يتحدد على النحو التالي[١]:

٣. العدالة الضريبية الأفقية: وهي تعني المعاملة المتساوية للأشخاص في الظروف المشابهة و المعاملة النسبية الملائمة للأشخاص في الظروف المتباينة، فالعدالة الافقية تفترض أن الأفراد ذوي القدر المتساوي من القدرة على الدفع يجب أن يتحملوا ضرائب متساوية .

٤. العدالة الأفقية: ويقصد بها إخضاع أو مماثلة الملزمين ذوي الوضعيات الاقتصادية المماثلة معاملة مماثلة.

٥.أما العدالة الضريبية الراسية: فتقترض أن الأشخاص ذوي الظروف المتميزة في القدرة على الدفع يجب أن يدفعوا معايير مختلفة من الضريبة، و لعل الفكر التقليدي الدراسة العدالة في توزيع الاتفاق العام بين المواطنين، يرجع إلى أن الاتفاق العام لديهم يجب قصره على تسيير مرافق الدولة الضرورية و خدمات هذه المرافق من النوع الذي لا يقبل التجزئة و انما يحقق المنفعة العامة لجميع العدالة في توزيع المال العام كأداة لتحقيق التوازن المالي العام لخدمة التنمية المتوازنة: لقد استغرقت أبحاث العدالة جزءا كبيرا من الدراسات المالية في الفكر الوضعي منذ ظهور المالية العامة الحديثة على يد ادم سميت غير أن هذه الأبحاث كانت تركز على تحقيق العدالة بين المواطنين أمام الأعباء العامة أي العدالة في توزيع أعباء الاتفاق العام وليس في توزيع الإنفاق العام بين المواطنين وهو ما يعرف في الفكر الوضعي بالعدالة الضريبية، و لقد شغل هذا المبدأ أذهان المفكرين من علماء المالية العامة و الاقتصاد منذ زمن بعيد بل منذ بدأ فرض الضريبة واعتبارها فريضة الزامية على الأفراد . والتحليل الاقتصادي لمفهوم العدالة الضريبية يتحدد على النحو التالي[٢].

٦. العدالة الضريبية الأفقية: وهي تعني المعاملة المتساوية للأشخاص في الظروف المشابهة والمعاملة النسبية الملائمة للأشخاص في الظروف المتباينة، فالعدالة الافقية تفترض أن الأفراد ذوي القدر المتساوي من القدرة على الدفع يجب أن يتحملوا ضرائب متساوية .

٧. العدالة الأفقية: ويقصد بها إخضاع أو مماثلة الملزمين ذوي الوضعيات الاقتصادية المماثلة معاملة مماثلة.. أما العدالة الضريبية الراسية: فتفترض أن الأشخاص ذوي الظروف المتميزة في القدرة على الدفع يجب أن يدفعوا معايير مختلفة من الضريبة، ولعل الفكر التقليدي لدراسة العدالة في توزيع الانفاق العام بين المواطنين، يرجع إلى أن الانفاق العام لديهم يجب قصره على تسيير مرافق الدولة الضرورية وخدمات هذه المرافق من النوع الذي لا يقبل التجزئة و انما يحقق المنفعة العامة لجميع المواطنين وبالتالي يلاحظوا عدم ضرورة دراسة العدالة بهذا المعنى[٣].

أضف الى ذلك أن إهمال المالية التقليدية لدراسة أثار الانفاق العام مما دعا ريكاردو يعتقد أن النفقات العامة ضياع وإسراف، وأنها لا تستحق حتى مجرد الدراسة، و لم ينادي الفكر المالي باستخدام النفقات العامة كوسيلة لتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي بل أنه كان يرى أن استخدام المال العام في الإنفاق على الأغراض الاجتماعية له آثار سيئة على الحياة الاقتصادية وذلك عند اقتطاع جزء من مداخيل الأغنياء لزيادة دخول الفقراء إنما يقلل من قدرة الأغنياء على الادخار والاستثمار و يعوق التقدم الاقتصادي: وبالتالي تستخلص أن الفكر التقليدي لم يهتم بدراسة العدالة في توزيع الإنفاق العام، الى جانب اعتراضه وانكاره لاستخدام الإنفاق العام في تحقيق عدالة توزيع الدخل القومي: أما الفكر المالي الحديث الذي أبرز الآثار الاجتماعية و الاقتصادية للإنفاق العام فإنه قد اهتم كذلك بإبراز دور العدالة في توزيع الدخل القومي كشرط من شروط تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية العامة الحقيقة أن ذلك لم يأتي رغبة من العدالة في حد ذاتها،

(١) محمد حلمي الطوابي (٢٠٠٧)، المرجع السابق – ص ١٣١

(٢) محمد حلمي الطوابي (٢٠٠٧)، المرجع السابق – ص ١٣١.

(٣) محمد حلمي الطوابي (٢٠٠٧)، المرجع السابق – ص ١٣١.

وإنما جاء كوسيلة لحفظ المجتمع بعد أن أصبحت الطبقات الفقيرة ذات تأثير فعال على مجريات الأمـــور السياســـية والاقتصادية .

العدالة العمودية: وتقتضي التشخيص والتصاعد في تحصيل الضريبة عن طريق تحميل اصحاب الدخول المرتفعة عبئاً اكبر من المنخفضة، أي معاملة الملزمين ذوي الوضعيات الاقتصادية غير المماثلة معاملة غير مماثلة؛ فقضى هذا الإصلاح علـــى سيطرة الطبقة الغنية على التشريع، وأزال ما كانت تحصل عليه من مزايا من الإنفاق العام. غير أنه شوهد عقب هذا الإصلاح اتجاه يرمي الى خفض مرتبات كبيرة ورفع مرتبات صغيرة لما لهذه الأخيرة من قوة انتخابية يعتد بها في نصـــر حزب على آخر فتنافست الأحزاب وحكوماتهـــا في رفـــع مرتبات الوظائف الصغيرة إضرارا بخزانة الدولـــة و علـــى حساب الوظائف الكبيرة .

مما سبق يتضح لنا أن توزيع الانفاق العام في الفكـــر الوضعي لم يجر على سنن العدالة، سواء في الفتـــرة الـــتي سيطرت فيها الطبقة الغنية على البرلمان، أو الفتـــرة الـــتي أصبحت فيها لغيرها من الطبقات تأثير كبير عليهـــا، وان كانت الفترة الثانية شهدت توزيعا أقرب إلى العدالة من الفترة الأولى حيث أجبرت الدولة على أن تخصص بعض الأموال للأغراض الاجتماعية المختلفة مع تمويلها مـــن الضـــرائب التصاعدية لتقليل الفوارق بين الطبقات، وتحقيق نوع مـــن العدالة في توزيع الدخل القومي فالفكر الوضعي التقليـــدي يرى أن الإنفاق على الأغراض الاجتماعية يضر بالاقتصاد القومي، ومن ثم يجب البعد عنه، اما الفكر الاشتراكي فيرى في ظل مبادئه في التوزيع أن لكل حسب قدرتـــه و لكـــل حسب عمله. أما الفكر الرأسمالي الحديث فقـــد اعتـــرف بالحاجة كسبب من أسباب استحقاق المال العام تحت ضغط الظروف الاجتماعية والاقتصادية، فاقترب بذلك من تحقيق العدالة في توزيع المال العام الفنية التي يفضل تركها للحكومة نظرا لكونها أقدر السلطات على تقدير إيرادات الدولة و على الإلمام بمختلف الحاجات المطلوب إشباعها .

واخر القول ان الحمد لله رب العالمين وصلى اللهم على سيدنا محمد وآله وصحبه...

٤. الخاتمة

من خلال هذه الدراسة المتعلقة بالتفاعل بين السياســـة المالية والسياسة النقدية كالية لتحقيق التوازن الاقتصادي.. تبين لنا الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها كلا السياستين والتي تميزها عن باقي السياسات الاقتصادية الأخرى، ومدى فعالية الدور السياسي و الاجتماعي الذي تلعبه السياسة الماليـــة والسياسة النقدية في إنجاح الجهود التنموية المبذولة من طرف الدولة، بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي العام: وتبين لنا ايضاً أن هذه السياستين لها مكانة هامة في السياسة الاقتصـــادية المعاصرة كما أصبحت الأدوات للسياستين المالية والنقدية درجة كبيرة في التحكم على استقرار الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي داخل البلد وقدرتها على تحقيق التوازن الاقتصادي العام، عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد المالية التي تملكها الدولة، أما العجز الذي يتبع ميزانية الدولة الناتج عن التفاوت الكبير لنفقاتها العامة مقارنة مع إيراداتها المالية، فهي لا يعتبر عائق، وهذا بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، و السعي من خلال إتباع السياسة التوسعية التي هي بدورها تحتاج الى نفقات كبيرة من أجل تحقيق التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية، ويكون التوسع في الاتفاق في فترة معينة و تعتبر أدوات السياستين من الوسائل الفعالة التي تسعى الدولة من خلالها إلى تحقيق التوازن المالي الداخلي والخارجي، و من ثم التوازن الاقتصادي العام من خلال معالجتنا للسياسة المالية وعلاقتها بالسياسة النقدية، تبين أنه يوجد تنســـيق بـــين السياستين ولما لها من أهمية في الاقتصاد الوطني، و هما يعملان من أجل تحقيق هدف واحد وهو التوازن الاقتصادي، وبالتالي تأثير هذين السياستين على التوازن الاقتصادي العام .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكـــوفي: المصـــنف في الأحاديث والآثار و تحقيق: كمال يوســـف الحـــوت، مكتبـــة الرياض، ط ١٤٠٩١ هـــ: ٣٠٢/٤، رقم الحديث (٢٠٣٩٦).

- جاسم محمد شهاب البجاري: دراسات في الفكر الاقتصادي العربي –الاسلامي . شركة مطبعة الجمهور، الموصل، ط/ ١٩٩٠م .
- خليل سامي، النظريات والسياسات النقدية والمالية، الطبعة الأولى، شركة كاظمة للنشر، الكويت، ١٩٨٢ .
- د. رفعت السيد العوضي: في الاقتصاد الإسلامي، المرتكزات، التوزيع، الاستثمار، النظام المالي. مؤسسة الخليج للنشر والطباعة، قطر، ما /١٤١٠ هـ – ١٩٩٠م .
- د. عبد الإله بن محمد بن أحمد الملا، ود. عزت شحاته كرار: النظام المالي والاقتصادي في الإسلام . مؤسسة المختار، القاهرة ط/ ١٤٢٤ه – ٢٠٠٣م.
- د. محمود الخالدي: مفهوم الاقتصاد في الإسلام . مكتبة الرسالة الحديثة . عمان، الأردن، ١٤٠٦٥ / ١ هـ . ١٩٨٩م.
- صالح الرويلي (١٩٨٨) اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.
- عادل حشيش و مصطفى رشدي (١٩٩٨).
- عباس كاظم الدعمي (٢٠١٠) السياسات المالية والنقدية و أداء سوق الاموال المالية – دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان – الطبعة الأولى.
- عبد الوهاب خلاف: علم أصول الفقه . دار القلم، ط ١١ / ١٣٩٧هـ –١٩٧٧م.
- عبد الله عقيل جاسم، النقود والمصارف، منشورات الجامعة المفتوحة، ليبيا، ١٩٩٤
- فؤاد هاشم عوض (١٩٨٤) اقتصاديات النقود والتوازن النقدي – دار النهضة العربية – القاهرة – مصر.
- كمال يوسف محمد، فقه الاقتصاد النقدي القاهرة دار الصابوني، ١٩٩٣ .
- كنعان علي، اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية
- كنعان علي: اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية الطبعة الأولى منشورات دار الحسنين دمشق ١٩٩٧ .
- المزيد من التعريفات، ينظر: د. عبد اللطيف بن عبد الله العبد اللطيف: الإيجاز في مبادئ الاقتصاد الاسلامي دار ابن حزم، بيروت، ط١ ١٤١٨هـ ١٩٩٧م، در محمد رامز عبد الفتاح الغزيري: مبادئ النظام الاقتصادي في الإسلام ومميزاته . دار جهينة للنشر، عمان، ط/ ٢٠٠٣م . د. محمد شوقي الفنجري: مفهوم الاقتصاد الإسلامي . من مطبوعات رابطة العالم الإسلامية، مكة: د. يوسف بن عبد الإله الزامل، ود. بو علام جيلاني النظرية الاقتصادية الإسلامية . دار عالم الكتب، الرياض، ط ١/ ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
- مجدي محمود شهاب (١٩٩٩) – الاقتصاد المالي.
- مجدي محمود شهاب (١٩٩٩) – المرجع السابق.
- محمد باقر الصدر اقتصادنا . دار الفكر، بيروت، ط ٢/ ١٣٩٨ هـ . ١٩٧٧م.
- محمد حلمي الطوابي (٢٠٠٧).

محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام (٢٠٠٠) المالية العامة و النظام المالي في الاسلام – دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان ..

منى كمال، الإطار النظري للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية، جامعة لندن نوفمبر ٢٠١٠ .

المهر . خضير عباس، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية

المهر خضير عباس، التقلبات الاقتصادية بين السياسة المالية والنقدية .عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض.

نجمة . الياس، دراسة في الوضع النقدي الدولي الراهن، مجلة جامعة دمشق، العدد ١٩٨٠٠٤

ينظر: د. صالح حميد العلي: عناصر الإنتاج في الاقتصاد الاسلامي والنظم الاقتصادية المعاصرة . دار اليمامة، دمشق – بيروت ط ١٤٢٠ هـ . ٢٠٠٠م.

ينظر: محاضرات محمد بن عبد الله العربي التي ألقاها في جامعة الأزهر .سنة (١٩٦٥م) عن الاقتصاد الإسلامي وتطبيقاته عن المجتمع المعاصر .مطبوعات الإدارة العامة للثقافة الإسلامية بالأزهر.

المصادر الاجنبية:

http://www.cba.edu.kw/malomar/Ch Last MAC.doc

S ause, Gorge, Banking and economic activity, D. c health and company, New York, 1960

Hans J,Blommestein &Evac. tbunbolm,(Institutional and operational Arrangements for Coordination Monetary fiscal and public Debt management In OECD Countries, in coordinating public Debt and monetary management, IMF, 1997pp.63-62